التكليف النهائي لمقدمة في السياسات الاقتصادية

السياسات المالية المتبعة من قبل البنك المركزي للدولة و التي غالبا ما تكون هي مسؤوليته الرئيسية، هي التي المساهم الأكبر في الحفاظ على اقتصاد الحكومة و هي الشغل الشاغل لأغلب الحكومات إذ أنها برأيي تعتبر مؤشرا قويا لمدى قوة و صلابة النظام الداخلي للدولة و تعبر أيضا مدى قوة و قدرة الحكومة في تسيير أمور الحكم، لذلك تسليط الضوء على السياسات المالية التي تتبعها الحكومات و التي تؤثر في قضايا كمعدل النمو الاقتصادي، التوظيف أو التشغيل ،الاستثمار الأجنبي والمحلي، مكافحة الكساد، مواجهة الفقر، و غيرها هو أمر في غاية الأهمية و أيضا يحقق المبادئ الأساسية من التأكد من الاستقرار و النمو و العدل الاقتصادي، و على صعيد آخر التأكد و الحفاظ على الاستخدام المناسب للموارد المتواجدة لدى الدولة و تواجد و نزاهة المنافسة الاقتصادية ضمان التوزيع الأمثل للدخل القومي.

معدل النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الاقتصادي بشكل كبير بالسياسات المالية المتبعة من قبل الدولة إذ أن الموازنة التي تسعى السياسات المالية من خلال تعريفها إلى تحقيقه هو ما يساعد على ضمان الحفاظ عل عدل نمو اقتصادي جيد أول على الأقل عدم تحوله إلى معدل هبوط اقتصادي، بالطبع من خلال استخدام الموارد المالية الموجودة في الدولة و محاولة الاستخدام الرشيد لها دون الاضطرار إلى الخروج عن الميزانية المسبق وضعها من قبل الخبراء الذين يتوقعون المصاريف و الإيرادات للدولة في مدة زمنية محددة، و أيضا بطريقة تضمن وضع هذه الموارد في مشاريع تجلب دخلا إضافيا، أو تساعد فئة من المجتمع على تحسين أوضاعها المعيشية، و التي تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي على المدى القريب من خلال رفع بعض المؤشرات كثقة المستهلك و القوة الشرائية، أو المدى البعيد كالمساهمة في إيجاد أيدي عاملة أكثر تحقق متطلبات القيام بمشاريع أكبر و توفير قاعدة أوسع من المواطنين القادرين على الانفاق و المساهمة في العجلة الاقتصادية.

التوظيف أو التشغيل

توظيف و تشغيل الموارد الحكومية والتي تتضمن الموارد المالية و الطبيعية و الإدارية و البشرية و غيرها، هي كما سبق ذكره من الأساسيات التي تقوم أو تسعى من أجله عن طريق العمل على السياسات المالية أي أن التوظيف و التشغيل هي نتيجة طبيعية للسياسات المالية الرشيدة، و الإضرار بها يعتبر تفريط بكل المجهودات المبذولة في تحصيل الموارد و أيضا الأوقات المبذولة من أجل التخطيط للسياسات المالية.

نستطيع القياس على الطرف الآخر إذا ما تم توظيف الموارد و السياسات بالشكل المطلوب فإنها ستؤدي إلى ذروة الحالة الإيجابية للسياسات المالية المتبعة من معدلات نمو مرتفعة و مؤشرات إيجابية، و ضمان الحركة الاقتصادية و التحفيز على الاستثمار، و مواجهة الفقر.  
 الاستثمار الأجنبي والمحلي

السياسات المالية و مدى قوتها و اتقان عملها من حيث ضمان العدالة أولا و الإجراءات ثانيا هي من أكثر المؤشرات التي تشجع على الاستثمار بشكل عام، و حسن و سهولة الإجراءات هو ما يحفز المستثمر الأجنبي على وضع جزء أو كل من رأس ماله في الاستثمار في دولة ما و الاعتماد على و الاستفادة من مواردها الطبيعية و البشرية و الإدارية ، و هذا يعود بالفائدة بالطبع على جميع الأطراف اذا ما كانت السياسات المالية المتبعة تمتاز بالحكمة و الصلابة، إذ أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في عالمنا الإسلامي متأثر بالدرجة الأولى بالوضع العام المتسم بالضعف، فيكون عائد الاستفادة من الاستثمار الأجنبي أقل مما يجب أن يكون عليه، و عادة ما تخضع الدول القوية الدول الضعيفة و تجبرها على اتباع السياسات المالية المتبعة في الدولة القوية بما يخص الشركات القادمة من تلك الدول القوية، و هذه السياسات قد لا تناسب الواقع الديني أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة الحاصل فيها الاستثمار فيعود عليها الاستثمار الأجنبي بأثر عكسي، و قد يؤدي أيضا بالمواطنين إلى الاستثمار في هذه الشركات التي قد تضمن لهم ربحا أكبر من الاستثمار في شركات محلية أو بشكل منفرد في داخل الدولة، و يتم القضاء بذلك على أي حركة مرتبكة بالسياسات المالية للدولة بما يخص الاستثمار الداخلي، حتى من قبل الحكومة في تنفيذ المشاريع مثلا.

مكافحة الكساد

المرونة في السياسات المالية هي من الأمور التي لابد العمل عليها بحيث تكون الحكومة مستعدة لأي وضع غير طبيعي يصيب الدولة ومن هذه الأمور الكساد الاقتصادي، و التي بعد التحقيق من قبل الخبراء يتم الخروج بمسببات هذا الكساد، هل هو ضعف في القوة الشرائية، أم انخفاض مؤشر ثقة المستهلك، أو الاقبال على وضع غير طبيعي كالحرب أو المجاعات أو الأزمات الغذائية، أو قد يكون حتى إضرابا عاما لإخضاع الدولة لمطالب معينة.

بطبيعة الحال عند حصول الكساد في الدولة فإن الحكومة غالبا تتبع سلسلة إجراءات منها: تخفيض نسب الضرائب، ضخ مجموعة من الأموال باستخدام القروض لتحفيز ثقة المستهلك، العمل على توفير الوظائف عن طريق قطاع الخدمات العامة للدولة، و كل ذلك للعمل على رفع مؤشر ثقة المستهلك و تحفيزه على الانفاق و ذلك لضمان عدم الاضرار بالاستثمارات أو المصالح العامة و الخاصة لجميع الأطراف.  
 مواجهة الفقر

أسهل ما يمكن قوله عن مكافحة الفقر هو توفير الوظائف خصوصا في قطاع الخدمات العامة للمواطنين، إذ أن الوظائف التي قد تتوفر فيه لا تتطلب مؤهلا دراسيا عاليا، و في نفس الوقت يتسم هذا القطاع بالاعتماد على تجدد الأيدي العاملة قليلة الخبرة، يعني ممكن اعتباره مرحلة انتقالية لابد للجميع المرور بها، و أيضا ربط موضوع العمل على السياسات المالية المتعلقة بتحفيز و حلب الاستثمارات من الأمور التي توفر الوظائف، و من الانفاق الرشيد لموارد الدولة، هو إنفاقها على فئة من الناس تحتاج لرفع مستواها المعيشي عن طريق توفير دعم مباشر عن طريق برامج الدعم المباشر، أو عن طريق توفير خدمات خاصة ببهم تساهم في تسهيل أمور المعيشة اليومية لهم، أو العمل على برامج تعليمية و تأهيلية تساهم في انخراطهم بوظائف تحتاجها الدولة، و مكافحة الفقر من الأمور التي حتما تدفع العجلة الاقتصادية للنمو عاجلا أم آجلا، ببساطة من خلال زيادة القوة الشرائية لفئة جديدة و كبيرة من المواطنين.

في النهاية كل سياسة يتم العمل عليها من السياسات المالية في الحكومة تساهم بشكل مباشر و غير مباشر في قضايا عدة تشغل الحكومة لحلها، لذلك وجود الخبراء، و أخذ الوقت الكافي للدراسة و التخطيط، و توفر التفكير الاستراتيجي، و الحرص على المبادئ الأساسية للسياسات المالية في الحكومة هي ما ستظهر النتائج المرجوة لها في الدولة شعبا و حكومة.